

# الباب الأول

## الدولة ونظام الحكم



### ( مادة ١ )

الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة ، ولا يجوز النزول عن سيادتها أو التخلي عن أي جزء من أراضيها .  
• وشعب الكويت جزء من الأمة العربية .

### ( مادة ٢ )

دين الدولة الاسلام ، والشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع .

### ( مادة ٣ )

لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية .

### ( مادة ٤ )

الكويت امانة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح .  
ويعين ولي العهد خلال سنة على الأكثر من تولية الأمير ، ويكون تعيينه بأمر أمير بناء على تزكية الأمير ومبايعة من مجلس الامة تتم في جلسة خاصة ، بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس .  
وفي حالة عدم التعيين على النحو السابق يزكى الأمير لولاية العهد ثلاثة على الأقل من الذرية المذكورة فيبايع المجلس أحدهم وليا للعهد .  
ويشترط في ولي العهد أن يكون رشيدا عاقلا وابنا شرعيا لأبوين مسلمين .

وينظم سائر الاحكام الخاصة بتوارث الامارة قانون خاص  
يصدر في خلال سنة من تاريخ العمل بهذا الدستور ، وتكون له صفة  
دستورية ، فلا يجوز تعديله الا بالطريقة المقررة لتعديل الدستور .

#### ( مادة ٥ )

يبين القانون علم الدولة وشعارها وشاراتها وأوسمتها ونشيدها  
الوطني .

#### ( مادة ٦ )

نظام الحكم في الكويت ديمقراطي ، السيادة فيه للامة مصدر  
السلطات جميعا ، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا  
الدستور .

## الباب الثاني

### المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي



#### ( مادة ٧ )

العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع ، والتعاون والتراحم  
صلة وثقى بين المواطنين •

#### ( مادة ٨ )

تصون الدولة دعائم المجتمع وتكفل الأمن وتكافؤ الفرص  
للمواطنين •

#### ( مادة ٩ )

الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن ،  
يحفظ القانون كيانها ، ويقوى أواصرها ، ويحمي في ظلها الأمومة  
والطفولة •

#### ( مادة ١٠ )

ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الاهمال الأدبي  
والجسماني والروحي •

#### ( مادة ١١ )

تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو  
العجز عن العمل • كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة  
الاجتماعية والرعاية الصحية •

( مادة ١٢ )

تصون الدولة التراث الاسلامي والعربي ، وتسهم في ركب الحضارة الانسانية .

( مادة ١٣ )

التعليم ركن أساسى لتقدم المجتمع ، تكفله الدولة وترعاه .

( مادة ١٤ )

ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي .

( مادة ١٥ )

تعني الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والملاج من الأمراض والأوبئة .

( مادة ١٦ )

الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية ، وهي جميعا حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون .

( مادة ١٧ )

للأموال العامة حرمة ، وحمايتها واجب على كل مواطن .

( مادة ١٨ )

الملكية الخاصة مصونة ، فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه الا في حدود القانون ، ولا ينزع عن أحد ملكه الا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون ، وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا .

والميراث حق تحكمه الشريعة الاسلامية .

( مادة ١٩ )

المصادرة العامة للأموال محظورة ، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي ، في الأحوال المبينة بالقانون .

( مادة ٢٠ )

الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية ، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص ، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين ، وذلك كله في حدود القانون .

( مادة ٢١ )

الثروات الطبيعية جسيما ومواردها كافة ملك الدولة ، تقوم على حفظها وحسن استغلالها ، برعاية مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني .

( مادة ٢٢ )

ينظم القانون ، على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية ، العلاقة بين العمال وأصحاب العمل ، وعلاقة ملاك العقارات بمستأجريها .

( مادة ٢٣ )

تشجع الدولة التعاون والادخار ، وتشرف على تنظيم الائتمان .

( مادة ٢٤ )

العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة .

( مادة ٢٥ )

تكفل الدولة تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة ، وتعوض المصابين بأضرار الحرب أو بسبب تأدية واجباتهم العسكرية .

( مادة ٢٦ )

الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها ، ويستهدف موظفو الدولة في اداء وظائفهم المصلحة العامة .  
ولا يولى الأجانب الوظائف العامة الا في الأحوال التي بينها القانون .

## الباب الثالث

### الحقوق والواجبات العامة



( مادة ٢٧ )

- الجنسية الكويتية يحددها القانون .
- ولا يجوز اسقاط الجنسية أو سحبها الا في حدود القانون .

( مادة ٢٨ )

لا يجوز ابعاد كويتي عن الكويت أو منعه من العودة اليها .

( مادة ٢٩ )

- الناس سواسية في الكرامة الانسانية ، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين .

( مادة ٣٠ )

الحرية الشخصية مكفولة

( مادة ٣١ )

ب  
١  
ب

- لا يجوز القبض على انسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد اقامته أو تقييد حريته في الاقامة أو التنقل الا وفق أحكام القانون .
- ولا يعرض أي انسان للتعذيب أو للمعاملة العاطة بالكرامة .

( مادة ٣٢ )

- لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ، ولا عقاب الا على الأفعال اللاحقة للعمل بالقانون الذي ينص عليها .

( مادة ٣٣ )

العقوبة شخصية .

( مادة ٣٤ )

المتهم بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع .  
ويحظر ايداء المتهم جسائيا أو معنويا .

( مادة ٣٥ )

حرية الاعتقاد مطلقة ، وتحسي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان طبقا للعادات المرعية ، على ألا يحل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب .

( مادة ٣٦ )

حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة ، ولكل انسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما ، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي بينها القانون .

( مادة ٣٧ )

حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي بينها القانون .

( مادة ٣٨ )

للساكن حرمة ، فلا يجوز دخولها بغير اذن أهلها ، الا في الأحوال التي يعينها القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

( مادة ٣٩ )

حرية المراسلة البريدية والبرقية والهاتفية مصونة ، وسريتها



مكفولة ، فلا يجوز مراقبة الرسائل ، أو افشاء سرّيتها الا في الأحوال  
المبيّنة في القانون وبالأجراءات المنصوص عليها فيه .

( مادة ٤٠ )

التعليم حق للكويتيين ، تكفله الدولة وفقا للقانون وفي حدود  
النظام العام والآداب . والتعليم الزامي مجاني في مراحل الأولى وفقا  
للقانون .

ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية .

وتهتم الدولة خاصة بنسب الشباب البدني والخلقي والعقلي .

( مادة ٤١ )

لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه .

والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجهه الخير

العام ، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه .

( مادة ٤٢ )

لا يجوز فرض عمل اجباري على أحد الا في الأحوال التي يعينها

القانون لضرورة قومية وبمقابل عادل .

( مادة ٤٣ )

حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل

سلمية مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي بينها القانون، ولا يجوز

اجبار أحد على الانضمام الى أي جمعية أو نقابة .

( مادة ٤٤ )

للأفراد حق الاجتماع دون حاجة لاذن أو اخطار سابق ، ولا

يجوز لأحد من قوات الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة .

والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة وفقا للشروط  
والأوضاع التي بينها القانون ، على أن تكون أغراض الاجتماع  
ووسائله سلمية ولا تنافي الآداب •

( مادة ٤٥ )

لكل فرد أن يخاطب السلطات العامة كتابة وبتوقيعه ، ولا تكون  
مخاطبة السلطات باسم الجماعات الا للهيئات النظامية والأشخاص  
المعنوية •

( مادة ٤٦ )

• تسليم اللاجئين السياسيين محظور •

( مادة ٤٧ )

الدفاع عن الوطن واجب مقدس ، واداء الخدمة العسكرية شرف،  
للمواطنين ، ينظمه القانون •

( مادة ٤٨ )

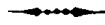
اداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون •  
وينظم القانون اعفاء الدخول الصغيرة من الضرائب بما يكفل  
عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة •

( مادة ٤٩ )

مراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة واجب على جميع  
سكان الكويت •

## الباب الرابع

### السلطات



#### الفصل الأول - احكام عامة

##### ( مادة ٥٠ )

يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقا لأحكام الدستور • ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور •

##### ( مادة ٥١ )

السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الامة وفقا للدستور •

##### ( مادة ٥٢ )

السلطة التنفيذية يتولاها الأمير ومجلس الوزراء والوزراء على النحو المبين بالدستور •

##### ( مادة ٥٣ )

السلطة القضائية تتولاها المحاكم باسم الأمير ، في حدود الدستور •

#### الفصل الثاني - رئيس الدولة

##### ( مادة ٥٤ )

الأمير رئيس الدولة ، وذاته مصونة لا تمس •

##### ( مادة ٥٥ )

يتولى الأمير سلطاته بواسطة وزرائه •

( مادة ٥٦ )

يعين الأمير رئيس مجلس الوزراء ، بعد المشاورات التقليدية ،  
ويغنيه من منصبه . كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بناء على  
ترشيح رئيس مجلس الوزراء .

ويكون تعيين الوزراء من أعضاء مجلس الأمة ومن غيرهم .  
ولا يزيد عدد الوزراء جميعاً على ثلث عدد أعضاء مجلس الأمة .

( مادة ٥٧ )

يعاد تشكيل الوزارة على النحو المبين بالمادة السابقة عند بدء كل  
فصل تشريعي لمجلس الأمة .

( مادة ٥٨ )

رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الأمير  
عن السياسة العامة للدولة ، كما يسأل كل وزير أمامه عن أعمال  
وزارته .

( مادة ٥٩ )

يحدد القانون المشار اليه في المادة الرابعة الشروط اللازمة  
لممارسة الأمير صلاحياته الدستورية .

( مادة ٦٠ )

يؤدي الأمير قبل ممارسة صلاحياته ، في جلسة خاصة لمجلس  
الأمة ، اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحترم الدستور وقوانين الدولة ، وأذود  
عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله ، وأصون استقلال الوطن  
وسلامة أراضيه » .

( مادة ٦١ )

يعين الأمير ، في حالة تغيبه خارج الامارة وتعذر نيابة ولي العهد

عنه ، نائبا يمارس صلاحياته مدة غيابه ، وذلك بأمر أميري • ويجوز أن يتضمن هذا الأمر تنظيما خاصا لممارسة هذه الصلاحيات نيابة عنه أو تحديدا لنطاقها •

#### ( مادة ٦٢ )

يشترط في نائب الأمير الشروط المنصوص عليها في المادة ٨٢ من هذا الدستور • وان كان وزيرا أو عضوا في مجلس الأمة فلا يشترك في أعمال الوزارة أو المجلس مدة نيابته عن الأمير •

#### ( مادة ٦٣ )

يؤدي نائب الأمير قبل مباشرة صلاحياته ، في جلسة خاصة لمجلس الأمة ، اليمين المنصوص عليها في المادة ٦٠ مشفوعة بعبارة « وأن أكون مخلصا للأمير » •

وفي حالة عدم انعقاد المجلس يكون أداء اليمين المذكورة أمام الامير •

#### ( مادة ٦٤ )

تسرى بالنسبة لنائب الأمير الأحكام المنصوص عليها في المادة ١٣١ من هذا الدستور •

#### ( مادة ٦٥ )

للأمير حق اقتراح القوانين وحق التصديق عليها واصدارها • ويكون الاصدار خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفعها اليه من مجلس الأمة • وتخفف هذه المدة الى سبعة أيام في حالة الاستعجال ، ويكون تقرير صفة الاستعجال بقرار من مجلس الأمة بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم •

ولا تحسب أيام العطلة الرسمية من مدة الاصدار •

ويعتبر القانون مصدقا عليه ويصدر اذا مضت المدة المقررة  
للإصدار دون أن يطلب رئيس الدولة إعادة نظره .

#### ( مادة ٦٦ )

يكون طلب إعادة النظر في مشروع القانون بمرسوم مسبب ،  
فاذا أقره مجلس الأمة ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم  
المجلس صدق عليه الأمير وأصدره خلال ثلاثين يوما من ابلاغه اليه .  
فان لم تتحقق هذه الأغلبية امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه .  
فاذا عاد مجلس الأمة في دور انعقاد آخر الى اقرار ذلك المشروع  
بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس صدق عليه الأمير وأصدره  
خلال ثلاثين يوما من ابلاغه اليه .

#### ( مادة ٦٧ )

الأمير هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وهو الذي يولي  
الضباط ويعزلهم وفقا للقانون .

#### ( مادة ٦٨ )

يعلن الأمير الحرب الدفاعية بمرسوم ، اما الحرب الهجومية  
فمحرمة .

#### ( مادة ٦٩ )

يعلن الأمير الحكم العرفي في أحوال الضرورة التي يحددها  
القانون ، وبالإجراءات المنصوص عليها فيه . ويكون اعلان الحكم  
العرفي بمرسوم ، ويعرض هذا المرسوم على مجلس الأمة خلال  
الخمس عشرة يوما التالية له للبت في مصير الحكم العرفي . واذا حدث  
ذلك في فترة الحل وجب عرض الأمر على المجلس الجديد في أول  
اجتماع له .

ويشترط لاستمرار الحكم العرفي أن يصدر بذلك قرار من  
المجلس بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم .

وفي جميع الأحوال يجب أن يعاد عرض الامر على مجلس الامة ،  
بالشروط السابقة ، كل ثلاثة أشهر .

### ( مادة ٧٠ )

يرم الأمير المعاهدات بمرسوم ويبلغها مجلس الامة فوراً مشفوعة  
بما يناسب من البيان ، وتكون للمعاهدة قوة القانون بعد ابرامها  
والتصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية .

على أن معاهدات الصلح والتحالف ، والمعاهدات المتعلقة بأراضي  
الدولة أو ثرواتها الطبيعية أو بحقوق السيادة أو حقوق المواطنين العامة  
أو الخاصة ، ومعاهدات التجارة والملاحة ، والاقامة ، والمعاهدات التي  
تحمل خزانة الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة في الميزانية أو تتضمن  
تعديلاً لقوانين الكويت يجب لنفاذها أن تصدر بقانون .

ولا يجوز في أي حال أن تتضمن المعاهدة شروطاً سرية تناقض  
شروطها العلنية .

### ( مادة ٧١ )

إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس الامة أو في فترة حله ، ما  
يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، جاز للأمير أن يصدر  
في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون ، على أن لا تكون مخالفة  
للدستور أو للتقديرات المالية الواردة في قانون الميزانية .

ويجب عرض هذه المراسيم على مجلس الامة خلال خمسة عشر  
يوماً من تاريخ صدورهما ، إذا كان المجلس قائماً ، وفي أول اجتماع له  
في حالة الحل أو انتهاء الفصل التشريعي ، فإذا لم تعرض زال بأثر رجعي  
ما كان لها من قوة القانون بغير حاجة الى اصدار قرار بذلك . أما إذا  
عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون ،

الا اذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب من آثارها بوجه آخر .

( مادة ٧٢ )

يضع الأمير ، بمراسيم ، اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما لا يتضمن تعديلا فيها أو تعطيلها أو اغفاء من تنفيذها . ويجوز أن يعين القانون أداة أدنى من المرسوم لاصدار اللوائح اللازمة لتنفيذه .

( مادة ٧٣ )

يضع الأمير ، بمراسيم ، لوائح الضبط واللوائح اللازمة لترتيب المصالح والادارات العامة بما لا يتعارض مع القوانين .

( مادة ٧٤ )

يعين الأمير الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين لدى الدول الاجنبية ، ويعزلهم وفقا للقانون ، ويقبل ممثلي الدول الاجنبية لديه .

( مادة ٧٥ )

للأمير أن يعفو بمرسوم عن العقوبة أو أن يخفئها ، أما للعفو الشامل فلا يكون الا بقانون وذلك عن الجرائم المقترفة قبل اقتراح العفو .

( مادة ٧٦ )

يمنح الأمير أوسمة الشرف وفقا للقانون .

( مادة ٧٧ )

تسك العملة باسم الأمير وفقا للقانون .

( مادة ٧٨ )

عند تولية رئيس الدولة تعين مخصصاته السنوية بقانون ، وذلك لمدة حكمه .



## الفصل الثالث - السلطة التشريعية

### ( مادة ٧٩ )

- لا يصدر قانون الا اذا أقره مجلس الامة وصدق عليه الأمير .

### ( مادة ٨٠ )

- يتألف مجلس الامة من خمسين عضوا ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر ، وفقا للاحكام التي يبينها قانون الانتخاب .
- ويعتبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الامة أعضاء في هذا المجلس بحكم وظائفهم .

### ( مادة ٨١ )

- تحدد الدوائر الانتخابية بقانون .

### ( مادة ٨٢ )

يشترط في عضو مجلس الامة :

- أ - أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقا للقانون .
- ب - أن تتوافر فيه شروط الناخب وفقا لقانون الانتخاب .
- ج - ألا تقل سنه يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية .
- د - أن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها .

### ( مادة ٨٣ )

- مدة مجلس الامة أربع سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له ، ويجري التجديد خلال الستين يوما السابقة على نهاية تلك المدة مع مراعاة حكم المادة ١٠٧ .

- والاعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم يجوز إعادة انتخابهم .

ولا يجوز مد الفصل التشريعي الا لضرورة في حالة الحرب ،  
ويكون هذا المد بقانون .

( مادة ٨٤ )

اذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الامة قبل نهاية مدته ، لاي سبب  
من الأسباب ، انتخب بدله في خلال شهرين من تاريخ اعلان المجلس  
هذا الخلو ، وتكون مدة العضو الجديد لنهاية مدة سلفه .

واذا وقع الخلو في خلال ستة الاشهر السابقة على انتهاء الفصل  
التشريعي للمجلس فلا يجري انتخاب عضو بديل .

( مادة ٨٥ )

لمجلس الامة دور انعقاد سنوي لا يقل عن ثمانية أشهر ، ولا يجوز  
فض هذا الدور قبل اعتماد الميزانية .

( مادة ٨٦ )

يعقد المجلس دوره العادي بدعوة من الأمير خلال شهر أكتوبر من  
كل عام . واذا لم يصدر مرسوم الدعوة قبل أول الشهر المذكور اعتبر  
موعد الانعقاد الساعة التاسعة من صباح يوم السبت الثالث من ذلك  
الشهر . فان صادف هذا اليوم عطلة رسمية اجتمع المجلس في صباح  
أول يوم يلي تلك العطلة .

( مادة ٨٧ )

استثناء من أحكام المادتين السابقتين يدعو الأمير مجلس الامة  
لاول اجتماع يلي الانتخابات العامة للمجلس في خلال أسبوعين من  
انتهاء تلك الانتخابات ، فان لم يصدر مرسوم الدعوة خلال تلك المدة  
اعتبر المجلس مدعوا للاجتماع في صباح اليوم التالي للاسبوعين  
المذكورين مع مراعاة حكم المادة السابقة .

وإذا كان تاريخ انعقاد المجلس في هذا الدور متأخرا عن الميعاد السنوي المنصوص عليه في المادة ٨٦ من الدستور ، خفضت مدة الانعقاد المنصوص عليها في المادة ٨٥ بمقدار الفارق بين الميعادين المذكورين .

#### ( مادة ٨٨ )

يدعى مجلس الامة ، بمرسوم ، لاجتماع غير عادي اذا رأى الأمير ضرورة لذلك ، أو بناء على طلب أغلبية أعضاء المجلس .

ولا يجوز في دور الانعقاد غير العادي أن ينظر المجلس في غير الامور التي دعي من أجلها الا بموافقة الوزارة .

#### ( مادة ٨٩ )

يعلن الأمير فض أدوار الاجتماع العادية وغير العادية .

#### ( مادة ٩٠ )

كل اجتماع يعقده المجلس في غير الزمان والمكان المقررين لاجتماعه يكون باطلا ، وتبطل بحكم القانون القرارات التي تصدر فيه .

#### ( مادة ٩١ )

قبل أن يتولى عضو مجلس الامة أعماله في المجلس أو لجانه يؤدي أمام المجلس في جلسة علنية اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن وللأمير ، وأن أحترم الدستور وقوانين الدولة ، وأذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله ، وأؤدي أعمالى بالامانة والصدق » .

#### ( مادة ٩٢ )

يختار مجلس الامة في أول جلسة له ، ولمثل مدته ، رئيسا ونائب رئيس من بين أعضائه ، وإذا خلا مكان أي منهما اختار المجلس من يحل محله الى نهاية مدته .

ويكون الانتخاب في جميع الاحوال بالاغلبية المطلقة للحاضرين ،  
فان لم تتحقق هذه الاغلبية في المرة الأولى أعيد الانتخاب بين الاثنين  
الحائزين لأكثر الاصوات ، فان تساوى مع ثانيهما غيره في عدد  
الاصوات اشترك معهما في انتخاب المرة الثانية ، ويكون الانتخاب  
في هذه الحالة بالاغلبية النسبية . فان تساوى أكثر من واحد في  
الحصول على الاغلبية النسبية تم الاختيار بينهم بالقرعة .  
ويرأس الجلسة الاولى حين انتخاب الرئيس أكبر الاعضاء سناً .

#### ( مادة ٩٣ )

يؤلف المجلس خلال الاسبوع الاول من اجتماعه السنوي اللجان  
اللازمة لاعماله ، ويجوز لهذه اللجان أن تباشر صلاحياتها خلال عطلة  
المجلس تمهيدا لعرضها عليه عند اجتماعه .

#### ( مادة ٩٤ )

جلسات مجلس الامة علنية ، ويجوز عقدها سرية بناء على طلب  
الحكومة أو رئيس المجلس أو عشرة أعضاء ، وتكون مناقشة الطلب  
في جلسة سرية .

#### ( مادة ٩٥ )

يفصل مجلس الامة في صحة انتخاب أعضائه ، ولا يعتبر الانتخاب  
باطلا الا بأغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس . ويجوز بقانون  
أن يعهد بهذا الاختصاص الى جهة قضائية .

#### ( مادة ٩٦ )

مجلس الامة هو المختص بقبول الاستقالة من عضويته .

#### ( مادة ٩٧ )

يشترط لصحة اجتماع مجلس الامة حضور أكثر من نصف

أعضائه ، وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين ، وذلك في غير الحالات التي تشترط فيها أغلبية خاصة .  
وعند تساوي الاصوات يعتبر الأمر الذي جرت المداولة في شأنه مرفوضا .

#### ( مادة ٩٨ )

تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجها الى مجلس الامة ، وللمجلس أن يبدي ما يراه من ملاحظات بصدد هذا البرنامج .

#### ( مادة ٩٩ )

لكل عضو من أعضاء مجلس الامة أن يوجه الى رئيس مجلس الوزراء والى الوزراء أسئلة لاستيضاح الامور الداخلة في اختصاصهم ، وللسائل وحده حق التعقيب مرة واحدة على الاجابة .

#### ( مادة ١٠٠ )

لكل عضو من أعضاء مجلس الامة أن يوجه الى رئيس مجلس الوزراء والى الوزراء استجوابات عن الامور الداخلة في اختصاصتهم . ولا تجرى المناقشة في الاستجواب الا بعد ثمانية أيام على الاقل من يوم تقديمه ، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير .

وبمراعاة حكم المادتين ١٠١ و ١٠٢ من الدستور يجوز أن يؤدي الاستجواب الى طرح موضوع الثقة على المجلس .

#### ( مادة ١٠١ )

كل وزير مسؤول لدى مجلس الامة عن أعمال وزارته ، واذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر معتزلا للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم استقالته فورا . ولا يجوز طرح موضوع الثقة

بالوزير الا بناء على رغبته أو طلب موقع من عشرة أعضاء أثر مناقشة استجواب موجه اليه • ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه •

ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس فيما عدا الوزراء • ولا يشترك الوزراء في التصويت على الثقة

### ( مادة ١٠٢ )

لا يتولى رئيس مجلس الوزراء أي وزارة ، ولا يطرح في مجلس الامة موضوع الثقة به •

ومع ذلك اذا رأى مجلس الامة بالطريقة المنصوص عليها في المادة السابقة عدم امكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء ، رفع الامر الى رئيس الدولة ، وللأمير في هذه الحالة أن يعفي رئيس مجلس الوزراء ويعين وزارة جديدة ، أو أن يحل مجلس الامة •

وفي حالة الحل ، اذا قرر المجلس الجديد بذات الاغلبية عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء المذكور اعتبر معتزلاً منصبه من تاريخ قرار المجلس في هذا الشأن ، وتشكل وزارة جديدة •

### ( مادة ١٠٣ )

اذا تخلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير عن منصبه لاي سبب من الاسباب يستمر في تصريف العاجل من شؤون منصبه لحين تعيين خلفه •

### ( مادة ١٠٤ )

يفتح الأمير دور الانعقاد السنوي لمجلس الامة ويلقي فيه خطاباً أميرياً يتضمن بيان أحوال البلاد وأهم الشؤون العامة التي جرت خلال العام المنقضي وما تعتمزم الحكومة اجراءه من مشروعات واصلاحات خلال العام الجديد •

وللأمير أن ينيب عنه في الافتتاح أو في القاء الخطاب الأميري  
رئيس مجلس الوزراء •

#### ( مادة ١٠٥ )

يختار مجلس الامة لجنة من بين أعضائه لاعداد مشروع الجواب  
على الخطاب الأميري ، متضمنة ملاحظات المجلس وأمانيه ، وبعد اقراره  
من المجلس يرفع الى الأمير •

#### ( مادة ١٠٦ )

للأمير أن يؤجل ، بمرسوم ، اجتماع مجلس الامة لمدة لا تتجاوز  
شهرًا ، ولا يتكرر التأجيل في دور الانعقاد الواحد الا بموافقة المجلس  
ولمدة واحدة ، ولا تحسب مدة التأجيل ضمن فترة الانعقاد •

#### ( مادة ١٠٧ )

للأمير أن يحل مجلس الامة بمرسوم تبين فيه أسباب الحل ، على  
أنه لا يجوز حل المجلس لذات الاسباب مرة اخرى •  
وإذا حل المجلس وجب اجراء الانتخابات للمجلس الجديد في  
ميعاد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الحل •

فاذا لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل  
كامل سلطته الدستورية ويجتمع فورًا كأن الحل لم يكن • ويستمر في  
أعماله الى أن ينتخب المجلس الجديد •

#### ( مادة ١٠٨ )

عضو المجلس يمثل الامة بأسرها ، ويرعى المصلحة العامة ، ولا  
سلطان لاي هيئة عليه في عمله بالمجلس أو لجانه •

( مادة ١٠٩ )

عضو مجلس الامة حق اقتراح القوانين .

وكل مشروع قانون اقترحه أحد الاعضاء ورفضه مجلس الامة

لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد ذاته .

( مادة ١١٠ )

عضو مجلس الامة حرفيا يديه من الاراء والافكار بالمجلس أو

لجاناه ، ولا تجوز مؤاخذته عن ذلك بحال من الاحوال .

( مادة ١١١ )

لا يجوز اثناء دور الانعقاد ، في غير حالة الجرم المشهود ، أن

تتخذ نحو انعضو اجراءات التحقيق أو التفتيش أو القبض أو الحبس

أو أي اجراء جزائي آخر الا باذن المجلس ، ويتعين اخطار المجلس بما

قد يتخذ من اجراءات جزائية اثناء انعقاده على النحو السابق . كما

يجب اخطاره دواما في أول اجتماع له بأي اجراء يتخذ في غيبته ضد

أي عضو من أعضائه ، وفي جميع الاحوال اذا لم يصدر المجلس قراره

في طلب الاذن خلال شهر من تاريخ وصوله اليه اعتبر ذلك بمثابة اذن .

( مادة ١١٢ )

يجوز بناء على طلب موقع من خمسة أعضاء طرح موضوع عام

على مجلس الامة للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل

الرأي بصدده ، ولسائر الاعضاء حق الاشتراك في المناقشة .

( مادة ١١٣ )

لمجلس الامة ابداء الرغبات للحكومة في المسائل العامة ، وان

تعذر على الحكومة الاخذ بهذه الرغبات وجب أن تبين للمجلس أسباب

ذلك ، وللمجلس أن يعقب مرة واحدة على بيان الحكومة .



( مادة ١١٤ )

يحق لمجلس الامة في كل وقت أن يؤلف لجان تحقيق أو يندب عضو أو أكثر من أعضائه للتحقيق في أى أمر من الامور الداخلة في اختصاص المجلس ، ويجب على الوزراء وجميع موظفي الدولة تقديم الشهادات والوثائق والبيانات التي تطلب منهم .

( مادة ١١٥ )

يشكل المجلس ضمن لجانه السنوية لجنة خاصة لبحث العرائض والشكاوى التي يبعث بها المواطنون الى المجلس ، وتستوضح اللجنة الامر من الجهات المختصة ، وتعلم صاحب الشأن بالنتيجة .  
ولا يجوز لعضو مجلس الامة أن يتدخل في عمل أي من السلطتين القضائية والتنفيذية .

( مادة ١١٦ )

يسمع رئيس مجلس الوزراء والوزراء في مجلس الامة كلما طلبوا الكلام ، ولهم أن يستعينوا بمن يريدون من كبار الموظفين أو ينيوهم عنهم . وللمجلس أن يطلب حضور الوزير المختص عند مناقشة أمر يتعلق بوزارته . ويجب أن تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها .

( مادة ١١٧ )

يضع مجلس الامة لائحته الداخلية متضمنة نظام سير العمل في المجلس ولجانه وأصول المناقشة والتصويت والسؤال والاستجواب وسائر الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور . وتبين اللائحة الداخلية الجزاءات التي تقرر على مخالفة العضو للنظام أو تخلفه عن جلسات المجلس أو اللجان بدون عذر مشروع .

( مادة ١١٨ )

حفظ النظام داخل مجلس الامة من اختصاص رئيسه ، ويكون  
• للمجلس حرس خاص يآتمر بأمر رئيس المجلس .

ولا يجوز لاي قوة مسلحة أخرى دخول المجلس أو الاستقرار  
على مقربة من أبوابه الا بطلب رئيسه .

( مادة ١١٩ )

تعين بقانون مكافآت رئيس مجلس الامة ونائبه وأعضائه ، وفي  
حالة تعديل هذه المكافآت لا ينفذ هذا التعديل الا في الفصل  
التشريعي التالي .

( مادة ١٢٠ )

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولي الوظائف العامة  
وذلك فيما عدا الحالات التي يجوز فيها الجمع وفقا للدستور ، وفي  
هذه الحالات لا يجوز الجمع بين مكافأة العضوية ومرتبات الوظيفة .

• ويعين القانون حالات عدم الجمع الاخرى .

( مادة ١٢١ )

لا يجوز لعضو مجلس الامة أثناء مدة عضويته أن يعين في  
مجلس ادارة شركة أو ان يسهم في التزامات تعقدها الحكومة أو  
المؤسسات العامة .

ولا يجوز له خلال تلك المدة كذلك أن يشتري أو يستأجر مالا  
من أموال الدولة أو يوجرها أو يبيعا شيئا من أمواله أو يقايضها  
عليه ، ما لم يكن ذلك بطريق المزايدة أو المناقصة العلنيتين ، أو بالتطبيق  
• لنظام الاستملاك الجبري .

( مادة ١٢٢ )

لا يمنح أعضاء مجلس الامة أوسمة أثناء مدة عضويتهم ،  
ويستثنى من ذلك العضو الذي يشغل وظيفة عامة لا تتنافى مع  
عضوية مجلس الامة .

الفصل الرابع - السلطة التنفيذية

الفرع الأول - الوزارة

( مادة ١٢٣ )

يهيمن مجلس الوزراء على مصالح الدولة ، ويرسم سياسته  
العامة للحكومة ، ويتابع تنفيذها ، ويشرف على سير العمل في  
الادارات الحكومية .

( مادة ١٢٤ )

يعين القانون مراتب رئيس مجلس الوزراء والوزراء .  
وتسري في شأن رئيس مجلس الوزراء سائر الاحكام الخاصة  
بالوزراء ، ما لم يرد نص على خلاف ذلك .

( مادة ١٢٥ )

تشتط فيمن يولى الوزارة الشروط المنصوص عليها في المادة  
٨٢ من هذا الدستور .

( مادة ١٢٦ )

قبل أن يتولى رئيس مجلس الوزراء والوزراء صلاحياتهم يؤدون  
أمام الأمير اليمين المنصوص عليها في المادة ٩١ من هذا الدستور .

( مادة ١٢٧ )

يتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة جلسات المجلس والاشراف  
على تنسيق الاعمال بين الوزارات المختلفة .

( مادة ١٢٨ )

مداوالات مجلس الوزراء سرية ، وتصدر قراراته بحضور أغلبية أعضائه ، وبموافقة أغلبية الحاضرين ، وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

• وتلتزم الاقلية برأي الاغلبية ما لم تستقل .

وترفع قرارات المجلس الى الأمير للتصديق عليها في الاحوال التي تقتضي صدور مرسوم في شأنها .

( مادة ١٢٩ )

استقالة رئيس مجلس الوزراء أو اغفائه من منصبه تتضمن استقالة سائر الوزراء أو اغفائهم من مناصبهم .

( مادة ١٣٠ )

يتولى كل وزير الاشراف على شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، كما يرسم اتجاهات الوزارة ويشرف على تنفيذها .

( مادة ١٣١ )

لا يجوز للوزير أثناء توليه الوزارة أن يلي أي وظيفة عامة أخرى أو أن يزاول ، ولو بطريق غير مباشر ، مهنة حرة أو عملا صناعيا أو تجاريا أو ماليا . كما لا يجوز له أن يسهم في التزامات تعقدها الحكومة أو المؤسسات العامة ، أو أن يجمع بين الوزارة والعضوية في مجلس ادارة أي شركة .

ولا يجوز له خلال تلك المدة كذلك أن يشتري أو يستأجر مالا من أموال الدولة ولو بطريق المزاed العلني ، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو يقايضها عليه .

( مادة ١٣٢ )

يحدد قانون خاص الجرائم التي تقع من الوزراء في تأدية أعمال وظائفهم ويبين اجراءات اتهامهم ومحاكمتهم والجهة المختصة بهذه المحاكمة ، وذلك دون اخلال بتطبيق القوانين الاخرى في شأن ما يقع منهم من أفعال أو جرائم عادية ، وما يترتب على أعمالهم من مسؤولية مدنية .

( مادة ١٣٣ )

ينظم القانون المؤسسات العامة وهيئات الادارة البلدية بما يكفل لها الاستقلال في ظل توجيه الدولة ورقابتها .

**الفرع الثاني - الشئون المالية**

( مادة ١٣٤ )

انشاء الضرائب العامة وتعديلها والغاؤها لا يكون الا بقانون .  
ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها في غير الاحوال المبينة بالقانون .  
ولا يجوز تكليف أحد بأداء غير ذلك من الضرائب والرسوم والتكاليف الا في حدود القانون .

( مادة ١٣٥ )

يبين القانون الاحكام الخاصة بتحصيل الاموال العامة وباجراءات صرفها .

( مادة ١٣٦ )

تعقد القروض العامة بقانون ، ويجوز أن تقرص الدولة أو أن تكفل قرضا بقانون أو في حدود الاعتمادات المقررة لهذا الغرض بقانون الميزانية .

( مادة ١٣٧ )

يجوز للمؤسسات العامة وللأشخاص المعنوية العامة المحلية أن تقرض أو تكفل قرضاً وفقاً للقانون .

( مادة ١٣٨ )

يبين القانون الأحكام الخاصة بحفظ أملاك الدولة وإدارتها وشروط التصرف فيها ، والحدود التي يجوز فيها النزول عن شيء من هذه الأملاك .

( مادة ١٣٩ )

السنة المالية تعين بقانون .

( مادة ١٤٠ )

تعد الدولة مشروع الميزانية السنوية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها وتقدمه إلى مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل ، لفحصها وإقرارها .

( مادة ١٤١ )

تكون مناقشة الميزانية في مجلس الأمة باباً باباً ، ولا يجوز تخصيص أي إيراد من الإيرادات العامة لوجه معين من وجوه الصرف الا بقانون .

( مادة ١٤٢ )

يجوز أن ينص القانون على تخصيص مبالغ معينة لأكثر من سنة واحدة ، إذا اقتضت ذلك طبيعة المصرف ، على أن تدرج في الميزانيات المتعاقبة الاعتمادات الخاصة بكل منها ، أو توضع لها ميزانية لأكثر من سنة مالية .

( مادة ١٤٣ )

لا يجوز أن يتضمن قانون الميزانية أي نص من شأنه إنشاء ضريبة

جديدة ، أو زيادة في ضريبة موجودة ، أو تعديل قانون قائم أو تفادي  
اصدار قانون خاص في أمر نص هذا الدستور على وجوب صدور  
قانون في شأنه .

( مادة ١٤٤ )

تصدر الميزانية العامة بقانون .

( مادة ١٤٥ )

إذا لم يصدر قانون الميزانية قبل بدء السنة المالية يعمل بالميزانية  
القديمة لحين صدوره ، وتجسب الإيرادات وتنفق المصروفات وفقا  
للقوانين المعمول بها في نهاية السنة المذكورة .

وإذا كان مجلس الامة قد أقر بعض أبواب الميزانية الجديدة  
يعمل بتلك الأبواب .

( مادة ١٤٦ )

كل مصروف غير وارد في الميزانية أو زائد على التقديرات  
الواردة فيها يجب أن يكون بقانون ، وكذلك نقل أي مبلغ من باب  
الى آخر من أبواب الميزانية .

( مادة ١٤٧ )

لا يجوز بحال تجاوز الحد الأقصى لتقديرات الاتفاق الواردة في  
قانون الميزانية والقوانين المعدلة له .

( مادة ١٤٨ )

يبين القانون الميزانيات العامة المستقلة والملحقة ، وتسرى في  
شأنها الأحكام الخاصة بميزانية الدولة .

( مادة ١٤٩ )

الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن العام المنقضى يقدم الى

مجلس الأمة خلال أربعة الأشهر التالية لانتهاى السنة المالية للنظر فيه  
واقرارہ •

( مادة ١٥٠ )

تقدم الحكومة الى مجلس الامة بيانا عن الحالة المالية للدولة مرة  
على الأقل في خلال كل دور من أدوار انعقاده العادية •

( مادة ١٥١ )

ينشأ بقانون ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله ،  
ويكون ملحقا بمجلس الامة ، ويعاون الحكومة ومجلس الامة في رقابة  
تحصيل إيرادات الدولة وانفاق مصروفاتها في حدود الميزانية ، ويقدم  
الديوان لكل من الحكومة ومجلس الامة تقريرا سنويا عن أعماله  
وملاحظاته •

( مادة ١٥٢ )

كل التزام باستثمار مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مرفق من  
المرافق العامة لا يكون الا بقانون ولزمن محدود ، وتكفل الاجراءات  
التمهيدية تيسير أعمال البحث والكشف وتحقيق العلانية والمنافسة •

( مادة ١٥٣ )

كل احتكار لا يمنح الا بقانون والى زمن محدود •

( مادة ١٥٤ )

ينظم القانون النقد والمصارف ، ويحدد المقاييس والمكاييل  
والموازنين •

( مادة ١٥٥ )

ينظم القانون شؤون المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات  
والمكافآت التي تقرر على خزانة الدولة •



( مادة ١٥٦ )

يضع القانون الأحكام الخاصة بميزانيات المؤسسات والهيئات المحلية ذات الشخصية المعنوية العامة وبحساباتها الختامية .

الفرع الثالث - الشئون العسكرية

( مادة ١٥٧ )

السلام هدف الدولة ، وسلامة الوطن أمانة في عنتق كل مواطن ، وهي جزء من سلامة الوطن العربي الكبير .

( مادة ١٥٨ )

الخدمة العسكرية ينظمها القانون .

( مادة ١٥٩ )

الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة وهيئات الأمن العام وفقا للقانون .

( مادة ١٦٠ )

التعبئة ، العامة أو الجزئية ، ينظمها القانون .

( مادة ١٦١ )

ينشأ مجلس أعلى للدفاع يتولى شئون الدفاع والمحافظة على سلامة الوطن والاشراف على القوات المسلحة وفقا للقانون .

الفصل الخامس - السلطة القضائية

( مادة ١٦٢ )

شرف القضاء ، ونزاهة القضاة وعدلهم ، أساس الملك وضمآن للحقوق والحريات .

( مادة ١٦٣ )

لا سلطان لأي جهة على القاضى في قضاءه ، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة ، ويكفل القانون استقلال القضاء ويبين ضمانات القضاة والأحكام الخاصة بهم وأحوال عدم قابليتهم للغزل .

( مادة ١٦٤ )

يرتب القانون المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، ويبين وظائفها واختصاصاتها ، ويقتصر اختصاص المحاكم العسكرية ، في غير حالة الحكم العرفي ، على الجرائم العسكرية التي تقع من أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن ، وذلك في الحدود التي يقرها القانون .

( مادة ١٦٥ )

جلسات المحاكم علنية الا في الاحوال الاستثنائية التي بينها القانون .

( مادة ١٦٦ )

حق التقاضى مكفول للناس ، ويبين القانون الاجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق .

( مادة ١٦٧ )

تتولى النيابة العامة الدعوى العمومية باسم المجتمع ، وتشرف على شؤون الضبط القضائى ، وتسهر على تطبيق القوانين الجزائية وملاحقة المذنبين وتنفيذ الأحكام . ويرتب القانون هذه الهيئة وينظم اختصاصاتها ويعين الشروط والضمانات الخاصة بمن يولون وظائفها .

ويجوز أن يمد بقانون لجهات الأمن العام بتولي الدعوى العمومية في الجرح على سبيل الاستثناء ، ووفقا للأوضاع التي بينها القانون .

( مادة ١٦٨ )

يكون للقضاء مجلس أعلى ينظمه القانون ويبين صلاحياته •

( مادة ١٦٩ )

ينظم القانون الفصل في الخصومات الادارية بواسطة غرفة أو محكمة خاصة يبين القانون نظامها وكيفية ممارستها للقضاء الادارى شاملا ولاية الالغاء وولاية التعويض بالنسبة الى القرارات الادارية المخالفة للقانون •

( مادة ١٧٠ )

يرتب القانون الهيئة التي تتولى ابداء الرأي القانوني للوزارات والمصالح العامة ، وتقوم بصياغة مشروعات القوانين واللوائح ، كما يرتب تمثيل الدولة وسائر الهيئات العامة أمام جهات القضاء •

( مادة ١٧١ )

يجوز بقانون انشاء مجلس دولة يختص بوظائف القضاء الادارى والافتاء والصياغة المنصوص عليها في المادتين السابقتين •

( مادة ١٧٢ )

ينظم القانون طريقة البت في الخلاف على الاختصاص بين جهات القضاء ، وفي تنازع الاحكام •

( مادة ١٧٣ )

يعين القانون الجهة القضائية التي تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح ، ويبين صلاحياتها والاجراءات التي تتبعها •

ويكفل القانون حق كل من الحكومة وذوى الشأن في الطعن لدى تلك الجهة في دستورية القوانين واللوائح •

وفي حالة تقرير الجهة المذكورة عدم دستورية قانون او لائحة يعتبر كأن لم يكن •

## الباب الخامس

### احكام عامة واحكام مؤقتة

( مادة ١٧٤ )

للأمير ولثلث أعضاء مجلس الامة حق اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه ، أو باضافة أحكام جديدة اليه .

فاذا وافق الأمير واغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم مجلس الأمة على مبدأ التنقيح وموضوعه ، ناقش المجلس المشروع المقترح مادة مادة ، وتشرط لاقراره موافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس ، ولا يكون التنقيح نافذاً بعد ذلك الا بعد تصديق الأمير عليه واصداره، وذلك بالاستثناء من حكم المادتين ٦٥ و ٦٦ من هذا الدستور .

واذا رفض اقتراح التنقيح من حيث المبدأ أو من حيث موضوع التنقيح فلا يجوز عرضه من جديد قبل مضي سنة على هذا الرفض . ولا يجوز اقتراح تعديل هذا الدستور قبل مضي خمس سنوات على العمل به .

( مادة ١٧٥ )

الأحكام الخاصة بالنظام الاميري للكويت وببداىء الحرية والمساواة المنصوص عليها في هذا الدستور لا يجوز اقتراح تنقيحها ، ما لم يكن التنقيح خاصا بلقب الامارة أو بالمزيد من ضمانات الحرية والمساواة .

( مادة ١٧٦ )

صلاحيات الامير المبينة في الدستور لا يجوز اقتراح تنقيحها في فترة النيابة عنه .

( مادة ١٧٧ )

لا يخل تطبيق هذا الدستور بما ارتبطت به الكويت مع الدول والهيئات الدولية من معاهدات واتفاقات .

( مادة ١٧٨ )

تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم اصدارها ، ويعمل بها بعد شهر من تاريخ نشرها ، ويجوز مد هذا الميعاد أو قصره بنص خاص في القانون .

( مادة ١٧٩ )

لا تسرى أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبل هذا التاريخ . ويجوز ، في غير المواد الجزائية ، النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس الامة .

( مادة ١٨٠ )

كل ما قرره القوانين واللوائح والمراسيم والاورام والقرارات المعمول بها عند العمل بهذا الدستور يظل ساريا ما لم يعدل أو يلغ وفقا للنظام المقرر بهذا الدستور ، وبشرط ألا يتعارض مع نص من نصوصه .

( مادة ١٨١ )

لا يجوز تعطيل أى حكم من أحكام هذا الدستور الا أثناء قيام الأحكام العرفية في الحدود التي يبينها القانون . ولا يجوز بأى حال تعطيل انعقاد مجلس الامة في تلك الاثناء أو المساس بحصانة أعضائه .

( مادة ١٨٢ )

ينشر هذا الدستور في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ اجتماع مجلس الأمة ، على ألا يتأخر هذا الاجتماع عن شهر يناير سنة ١٩٦٣ .

( مادة ١٨٣ )

يستمر العمل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ الخاص بالنظام الاساسي للحكم في فترة الانتقال كما يستمر أعضاء المجلس التأسيسي الحاليون في ممارسة مهامهم الميينة بالقانون المذكور الى تاريخ اجتماع مجلس الأمة .

أمير دولة الكويت

عبدالله السالم الصباح



THE  
CONSTITUENT ASSEMBLY



THE  
CONSTITUTION  
OF THE  
STATE OF KUWAIT



# THE CONSTITUTION OF THE **STATE OF KUWAIT**

In the name of Allah, the Beneficent, the Merciful,

We, ABDULLAH al-SALIM al-SABAH

AMIR of the State of Kuwait,

Being desirous of consummating the means of democratic rule for our dear Country ; and,

Having faith in the role of this Country in the furtherance of Arab nationalism and the promotion of world peace and human civilisation; and,

Striving towards a better future in which the Country enjoys greater prosperity and higher international standing, and in which also the citizens are provided with more political freedom, equality and social justice ; a future which upholds the traditions inherent in the Arab nature by enhancing the dignity of the individual, safeguarding public interest, and applying consultative rule yet maintaining the unity and stability of the Country ; and,

Having considered Law Number I of 1962 concerning the system of Government during the period of transition ; and,

Upon the resolution of the Constituent Assembly ;

Do hereby approve this Constitution and promulgate it.

## **PART I**

### **THE STATE AND THE SYSTEM OF GOVERNMENT**

#### **Article 1**

Kuwait is an Arab State, independent and fully sovereign. Neither its sovereignty nor any part of its territory may be relinquished.

The people of Kuwait is a part of the Arab Nation.



## **Article 2**

The religion of the State is Islam, and the Islamic Sharia shall be a main source of legislation.

## **Article 3**

The official language of the State is Arabic.

## **Article 4**

Kuwait is a hereditary **Amirate**, the succession to which shall be in the descendants of the late Mubarak al-Sabah.

The Heir Apparent shall be designated within one year, at the latest, from the date of accession of the Amir.

His designation shall be effected by an Amiri Order upon the nomination of the Amir and the approval of the National Assembly which shall be signified by a majority vote of its members in a special sitting.

In case no designation is achieved in accordance with the foregoing procedure, the Amir shall nominate at least three of the descendants of the late Mubarak al-Sabah of whom the National Assembly shall pledge allegiance to one as Heir Apparent.

The Heir Apparent shall have attained his majority, be of sound mind and a legitimate son of Muslim parents.

A special law promulgated within one year from the date of coming into force of this Constitution shall lay down the other rules of succession in the **Amirate**. The said law shall be of a constitutional nature and therefore shall be capable of amendment only by the procedure prescribed for amendment of the Constitution.

## **Article 5**

The flag, emblem, badges, decorations and National Anthem of the State shall be specified by law.

## **Article 6**

The System of Government in Kuwait shall be democratic, under which sovereignty resides in the people, the source of all powers. Sovereignty shall be exercised in the manner specified in this Constitution.

## **PART II**

### **FUNDAMENTAL CONSTITUENTS OF THE KUWAITI SOCIETY**

#### **Article 7**

Justice, Liberty and Equality are the pillars of Society ; co-operation and mutual help are the firmest bonds between citizens.

#### **Article 8**

The State safeguards the pillars of Society and ensures security, tranquillity and equal opportunities for citizens.

#### **Article 9**

The family is the corner-stone of Society. It is founded on religion, morality and patriotism. Law shall preserve the integrity of the family, strengthen its ties and protect under its auspices motherhood and childhood.

#### **Article 10**

The State cares for the young and protects them from exploitation and from moral, physical and spiritual neglect.

#### **Article 11**

The State ensures aid for citizens in old age, sickness or inability to work. It also provides them with services of social security, social aid and medical care.

#### **Article 12**

The State safeguards the heritage of Islam and of the Arabs and contributes to the furtherance of human civilisation.

#### **Article 13**

Education is a fundamental requisite for the progress of society, assured and promoted by the State.

#### **Article 14**

The State shall promote science, letters and the arts and encourage scientific research therein.

### **Article 15**

The State cares for public health and for means of prevention and treatment of diseases and epidemics.

### **Article 16**

Property, capital and work are fundamental constituents of the social structure of the State and of the national wealth. They are all individual rights with a social function as regulated by law.

### **Article 17**

Public property is inviolable and its protection is the duty of every citizen.

### **Article 18**

Private property is inviolable. No one shall be prevented from disposing of his property except within the limits of law. No property shall be expropriated except for the public benefit in the circumstances and manner specified by law, and on condition that just compensation is paid.

Inheritance is a right governed by the Islamic Sharia.

### **Article 19**

General confiscation of the property of any person shall be prohibited. Confiscation of particular property as a penalty may not be inflicted except by a court judgment in the circumstances specified by law.

### **Article 20**

The national economy shall be based on social justice. It is founded on fair co-operation between public and private activities. Its aim shall be economic development, increase of productivity, improvement of the standard of living and achievement of prosperity for citizens, all within the limits of law.

### **Article 21**

Natural resources and all revenues therefrom are the property of the State. It shall ensure their preservation and proper exploitation due regard being given to the requirements of State security and the national economy.

### **Article 22**

Relations between employers and employees and between landlords and tenants shall be regulated by law on economic principles, due regard being given to the rules of social justice.

### **Article 23**

The State shall encourage both co-operative activities and savings, and supervise the system of credit.

### **Article 24**

Social justice shall be the basis of taxes and public imposts.

### **Article 25**

The State shall ensure the solidarity of society in shouldering burdens resulting from public disasters and calamities and provide compensation for war damages or injuries received by any person as a result of the discharge of his military duties.

### **Article 26**

Public office is a national service entrusted to those who hold it. Public officials, in the exercise of their duties, shall aim at the public interest.

Aliens may not hold public offices except in the cases specified by law.

## **PART III**

### **PUBLIC RIGHTS AND DUTIES**

### **Article 27**

Kuwaiti nationality shall be defined by law. No deprivation or withdrawal of nationality may be effected except within the limits prescribed by law.

### **Article 28**

No Kuwaiti may be deported from Kuwait or prevented from returning thereto.

### **Article 29**

All people are equal in human dignity, and in public rights and duties before the law, without distinction as to race, origin, language or religion.

### **Article 30**

Personal liberty is guaranteed.

### **Article 31**

No person shall be arrested, detained, searched or compelled to reside in a specified place, nor shall the residence of any person or his liberty to choose his place of residence or his liberty of movement be restricted, except in accordance with the provisions of law.

No person shall be subjected to torture or to degrading treatment.

### **Article 32**

No crime and no penalty may be established except by virtue of law, and no penalty may be imposed except for offences committed after the relevant law has come into force.

### **Article 33**

Penalty is personal.

### **Article 34**

An accused person is presumed innocent until proved guilty in a legal trial at which the necessary guarantees for the exercise of the right of defence are secured.

The infliction of physical or moral injury on an accused person is prohibited.

### **Article 35**

Freedom of belief is absolute. The State protects the freedom of practicing religion in accordance with established customs, provided that it does not conflict with public policy or morals.

### **Article 36**

Freedom of opinion and of scientific research shall be guaranteed. Every person shall have the right to express and propagate his opinion verbally, in writing or otherwise, in accordance with the conditions and procedures specified by law.

### **Article 37**

Freedom of the press, printing and publishing shall be guaranteed in accordance with the conditions and manner specified by law.

### **Article 38**

Places of residence shall be inviolable. They may not be entered without the permission of their occupants except in the circumstances and manner specified by law.

### **Article 39**

Freedom of communication by post, telegraph and telephone and the secrecy thereof shall be guaranteed ; accordingly, censorship of communications and disclosure of their contents shall not be permitted except in the circumstances and manner specified by law.

### **Article 40**

Education is a right for Kuwaitis, guaranteed by the State in accordance with law and within the limits of public policy and morals. Education in its preliminary stages shall be compulsory and free in accordance with law.

Law shall lay down the necessary plan to eliminate illiteracy.

The State shall devote particular care to the physical, moral and mental development of youth.

### **Article 41**

Every Kuwaiti has the right to work and to choose the type of his work.

Work is a duty of every citizen necessitated by personal dignity and public good. The State shall endeavour to make it available to citizens and to make its terms equitable.

### **Article 42**

There shall be no forced labour except in the cases specified by law for national emergency and with just remuneration.

### **Article 43**

Freedom to form associations and unions on a national basis and by peaceful means shall be guaranteed in accordance with the conditions and manner specified by law. No one may be compelled to join any association or union.

#### **Article 44**

Individuals shall have the right of private assembly without permission or prior notification, and the police may not attend such private meetings.

Public meetings, processions and gatherings shall be permitted in accordance with the conditions and manner specified by law, provided that their purpose and means are peaceful and not contrary to morals.

#### **Article 45**

Every individual shall have the right to address the public authorities in writing over his signature. Only duly constituted organisations and bodies corporate shall have the right to address the authorities collectively.

#### **Article 46**

Extradition of political refugees is prohibited.

#### **Article 47**

National defence is a sacred duty, and military service is an honour for citizens which shall be regulated by law.

#### **Article 48**

Payment of taxes and public imposts is a duty in accordance with law which shall regulate exemption of small incomes from taxes in such a way as to maintain the minimum standard of living.

#### **Article 49**

Observance of public order and respect for public morals are a duty incumbent upon all inhabitants of Kuwait.

### **PART IV**

### **POWERS**

#### **Chapter I — General Provisions**

#### **Article 50**

The system of Government is based on the principle of separation of powers functioning in co-operation with each other in accordance with the provisions of the Constitution. None of these powers may relinquish all or part of its competence specified in this Constitution.

### **Article 51**

Legislative power shall be vested in the Amir and the National Assembly in accordance with the Constitution.

### **Article 52**

Executive power shall be vested in the Amir, the Cabinet and the Ministers, in the manner specified by the Constitution.

### **Article 53**

Judicial power shall be vested in the Courts, which shall exercise it in the name of the Amir within the limits of the Constitution.

## **Chapter II — The Head of State**

### **Article 54**

The Amir is the head of the State. His person shall be immune and inviolable.

### **Article 55**

The Amir shall exercise his powers through his Ministers.

### **Article 56**

The Amir shall, after the traditional consultations, appoint the Prime Minister and relieve him of office. The Amir shall also appoint Ministers and relieve them of office upon the recommendation of the Prime Minister.

Ministers shall be appointed from amongst the members of the National Assembly and from others.

The number of Ministers in all shall not exceed one-third of the number of the members of the National Assembly.

### **Article 57**

The Cabinet shall be re-constituted in the manner specified in the preceding Article at the beginning of every legislative term of the National Assembly.

### **Article 58**

The Prime Minister and the Ministers shall be collectively responsible to the Amir for the general policy of the State. Every Minister shall also be individually responsible to the Amir for the affairs of his ministry.



### **Article 59**

The Law referred to in Article 4 of this Constitution shall specify the conditions under which the Amir shall exercise his constitutional powers.

### **Article 60**

Before assuming his powers the Amir shall take the following oath at a special sitting of the National Assembly :

« I swear by Almighty God to respect the Constitution and the laws of the State, to defend the liberties, interests and properties of the people and to safeguard the independence and territorial integrity of the Country. »)

### **Article 61**

In the event of his absence outside the Country and the inability of the Heir Apparent to act as Deputy for him, the Amir shall appoint, by an Amiri Order, a Deputy who shall exercise his powers during his absence. The said Amiri Order may include a specified arrangement for the exercise of the said powers on behalf of the Amir, or a limitation of their scope.

### **Article 62**

The Amir's Deputy shall satisfy the qualifications laid down in Article 82 of this Constitution. If he is a Minister or a member of the National Assembly he shall not take part in the ministerial functions **or** in the work of the Assembly during the period he is acting as Deputy for the Amir.

### **Article 63**

Before assuming his powers the Amir's Deputy shall, at a special sitting of the National Assembly, take the oath mentioned in Article 60 of this Constitution with the following phrase added thereto :

« and be loyal to the Amir. »

In case the National Assembly is not in session, the Oath shall be taken before the Amir.

### **Article 64**

The provisions of Article 131 of this Constitution shall apply to the Amir's Deputy.

### **Article 65**

The Amir shall have the right to initiate, sanction and promulgate laws. Promulgation of laws shall take place within thirty days from the date of their submission by the National Assembly to the Amir. This period shall be reduced to seven days in case of urgency. Such urgency shall be decided upon by a majority vote of the members constituting the National Assembly.

Official holidays shall not be counted in computing the promulgation period.

If the period of promulgation expires without the Head of State demanding reconsideration, the bill shall be considered as having been sanctioned and shall be promulgated.

### **Article 66**

Reference of a bill for reconsideration shall be by a decree stating the grounds therefor. If the National Assembly confirms the bill by a two-thirds majority vote of its members the Amir shall sanction and promulgate the bill within thirty days from its submission to him. If the bill does not receive the said majority; it shall not be reconsidered during the same session. If the National Assembly, in another session, confirms the same bill by a majority vote of its members, the Amir shall sanction and promulgate the bill as law within thirty days from its submission to him.

### **Article 67**

The Amir is the Supreme Commander of the Armed Forces. He appoints and dismisses officers in accordance with law.

### **Article 68**

The Amir shall declare defensive war by decree. Offensive war is prohibited.

### **Article 69**

The Amir shall proclaim Martial Law in the cases of necessity determined by law and in accordance with the procedure specified therein. The proclamation of Martial Law shall be by decree. Such decree shall be referred to the National Assembly within the fifteen days following its issue, for a decision on the future of Martial Law. If the proclamation takes place during the period the National Assembly is dissolved it shall be referred to the new Assembly at its first sitting.

Martial Law may not continue unless a decision to that effect is made by a majority vote of the members constituting the Assembly.

In all cases the matter shall be referred to the National Assembly in accordance with the foregoing procedure, every three months.

### **Article 70**

The Amir shall conclude treaties by decree and shall transmit them immediately to the National Assembly with the appropriate statement. A treaty shall have the force of law after it is signed, ratified and published in the Official Gazette.

However, treaties of peace and alliance ; treaties concerning the territory of the State, its natural resources or sovereign rights, or public or private rights of citizens ; treaties of commerce, navigation and residence ; and treaties which entail additional expenditure not provided for in the budget, or which involve amendment of the laws of Kuwait ; shall come into force only when made by a law.

In no case may treaties include secret provisions contradicting those declared.

### **Article 71**

Should necessity arise for urgent measures to be taken while the National Assembly is not in session or is dissolved, the Amir may issue decrees in respect thereof which shall have the force of law, provided that they shall not be contrary to the Constitution or to the appropriations included in the budget law.

Such decrees shall be referred to the National Assembly within the fifteen days following their issue if the Assembly is in being. If it is dissolved or its legislative term has expired such decrees shall be referred to the next Assembly at its first sitting. If they are not thus referred they shall retrospectively cease to have the force of law, without the necessity of any decision to that effect. If they are referred and the Assembly does not confirm them, they shall retrospectively cease to have the force of law, unless the Assembly approves their validity for the preceding period or settles in some other way the effects arising therefrom.

### **Article 72**

The Amir shall, by decree, issue the regulations necessary for the execution of laws without amending or suspending such laws or making any exemption from their execution. A law may prescribe a less formal

instrument than a decree for the issue of the regulations necessary for its execution.

#### **Article 73**

The Amir shall, by decree, issue regulations for public order and health, and regulations necessary for the organisation of public services and administration, not conflicting with any law.

#### **Article 74**

The Amir shall appoint and dismiss civil and military officials and diplomatic representatives to foreign countries in accordance with law. He shall also accept credentials of the representatives of foreign countries.

#### **Article 75**

The Amir may, by decree, grant a pardon or commute a sentence. However, general amnesty shall not be granted except by a law and then only in respect of offences committed prior to the proposal of the amnesty.

#### **Article 76**

The Amir shall confer Orders of Honour in accordance with law.

#### **Article 77**

Coins shall be minted in the name of the Amir in accordance with law.

#### **Article 78**

Upon the accession of the Head of State his annual emoluments shall be fixed by a law for the duration of his reign.

### **Chapter III — Legislative Power**

#### **Article 79**

No law may be promulgated unless it has been passed by the National Assembly and sanctioned by the Amir.

#### **Article 80**

The National Assembly shall be composed of fifty members elected directly by universal suffrage and secret ballot in accordance with the provisions prescribed by the electoral law.

Ministers who are not elected members of the National Assembly shall be considered ex-officio members thereof.

### **Article 81**

Electoral constituencies shall be determined by law.

### **Article 82**

A member of the National Assembly shall :

- (a) be a Kuwaiti by origin in accordance with law.
- (b) be qualified as an elector in accordance with the electoral law.
- (c) be not less than thirty calendar years of age on the day of election.
- (d) be able to read and write Arabic well.

### **Article 83**

The term of the National Assembly shall be four calendar years commencing with the day of its first sitting. Elections for the new Assembly shall take place within the sixty days preceding the expiry of the said term, due regard being given to the provisions of Article 107.

Members whose term of office expires may be re-elected.

The term of the Assembly may not be extended except for necessity in time of war and by a law.

### **Article 84**

If, for any reason, a seat in the National Assembly becomes vacant before the end of the term, the vacancy shall be filled by election within two months from the date on which the Assembly declares the vacancy. The mandate of the new member shall last until the end of that of his predecessor.

If the vacancy occurs within six months prior to the expiry of the legislative term of the Assembly no successor shall be elected.

### **Article 85**

The National Assembly shall have an annual session of not less than eight months. The said session may not be prorogued before the budget is approved.

### **Article 86**

The Assembly shall start its ordinary session during the month of October of every year upon a convocation by the Amir. If the decree of convocation is not issued before the first of the said month, the time

fothe meeting shall be deemed to be 9 a.m. on the third Saturday of thal month. If such day happens to be an official holiday, the Assembly shatl meet on the morning of the first day thereafter.

### **Article 87**

Notwithstanding the provisions of the preceding two Articles the Amir shall summon the National Assembly to hold its first meeting within two weeks of the end of the general election. If the decree of convocation is not issued within the said period, the Assembly shall be deemed to have been convoked for the morning of the day following these two weeks, due regard being given to the relevant provision of the preceding Article.

If the date of the meeting of the Assembly falls after the annual date mentioned in Article 86 of the Constitution, the term of the session specified in Article 85 shall be reduced by the difference between the said two dates.

### **Article 88**

The National Assembly shall, by decree, be called to an extraordinary session if the Amir deems it necessary, or upon the demand of the majority of the members of the Assembly.

In an extraordinary session the Assembly may not consider matters other than those for which it has been convened except with the consent of the Cabinet.

### **Article 89**

The Amir shall announce the prorogation of ordinary and extraordinary sessions.

### **Article 90**

Every meeting held by the Assembly at a time or place other than that assigned for its meeting shall be invalid, and resolutions passed thereat shall, by virtue of law, be void.

### **Article 91**

Before assuming his duties in the Assembly or in its committees, a member of the National Assembly shall take the following oath before the Assembly in a public sitting :

« I swear by Almighty God to be faithful to the Country and to the Amir, to respect the Constitution and the laws of the State, to defend the liberties, interests and properties of the people and to discharge my duties honestly and truthfully. »

### **Article 92**

The National Assembly shall elect at its first sitting and for the duration of its term a President and a Deputy President from amongst its members. If either office becomes vacant the Assembly shall elect a successor for the remainder of its term.

In all cases election shall be by an absolute majority vote of the members present. If this majority vote is not attained in the first ballot, another election shall be held between the two candidates receiving the highest number of votes. If more than one candidate receives an equal number of votes in the second place, all such candidates shall participate in the second ballot. In this case the candidate who receives the greatest number of votes shall be elected. If there is a tie in this last ballot, the choice shall be by lot.

The oldest member shall preside over the first sitting until the President is elected.

### **Article 93**

The Assembly shall form, within the first week of its annual session, the committees necessary for its functions. These committees may discharge their duties during the recess of the Assembly with a view to submitting their recommendations to it when it meets.

### **Article 94**

Sittings of the National Assembly shall be public, though they may be held in secret upon the request of the Government, the President of the Assembly or ten of its members. The debate on such request shall be held in secret.

### **Article 95**

The National Assembly shall decide upon the validity of the election of its members. No election may be declared invalid except by a majority vote of the members constituting the Assembly. This jurisdiction may, by law, be entrusted to a judicial body.

### **Article 96**

The National Assembly shall be the competent authority to accept resignation of its members.

### **Article 97**

For a meeting of the National Assembly to be valid more than half of its members must be present. Resolutions shall be passed by an absolute majority vote of the members present, except in cases where a special majority is required. When votes are equally divided, the motion shall be deemed to be rejected.

### **Article 98**

Immediately upon its formation, every Cabinet shall present its programme to the National Assembly. The Assembly may make comments with regard to such a programme.

### **Article 99**

Every member of the National Assembly may put to the Prime Minister and to Ministers questions with a view to clarifying matters falling within their competence. The questioner alone shall have the right to comment once upon the answer.

### **Article 100**

Every member of the National Assembly may address to the Prime Minister and to Ministers interpellations with regard to matters falling within their competence.

The debate on such an interpellation shall not take place until at least eight days have elapsed after its presentation, except in case of urgency and with the consent of the Minister concerned.

Subject to the provisions of Articles 101 and 102 of the Constitution, an interpellation may lead to the question of no-confidence being put to the Assembly.

### **Article 101**

Every Minister shall be responsible to the National Assembly for the affairs of his ministry. If the Assembly passes a vote of no-confidence against a Minister, he shall be considered to have resigned his office as from the date of the vote of no-confidence and shall immediately submit his formal resignation. The question of confidence in a Minister may not be raised except upon his request or upon a demand signed by ten members, following a debate on an interpellation addressed to him. The Assembly may not make its decision upon such a request before the lapse of seven days from the presentation thereof.



Withdrawal of confidence from a Minister shall be by a majority vote of the members constituting the Assembly excluding Ministers. Ministers shall not participate in the vote of confidence.

### **Article 102**

The Prime Minister shall not hold any portfolio ; nor shall the question of confidence in him be raised before the National Assembly.

Nevertheless, if the National Assembly decides, in the manner specified in the preceding Article, that it cannot co-operate with the Prime Minister, the matter shall be submitted to the Head of State. In such a case the Amir may either relieve the Prime Minister of office and appoint a new Cabinet or dissolve the National Assembly.

In the event of dissolution, if the new Assembly decides by the above-mentioned majority vote that it cannot co-operate with the said Prime Minister, he shall be considered to have resigned as from the date of the decision of the Assembly in this respect, and a new Cabinet shall be formed.

### **Article 103**

If, for any reason, the Prime Minister or a Minister vacates his office, he shall continue to discharge the urgent business thereof until his successor is appointed.

### **Article 104**

The Amir shall open the annual session of the National Assembly whereupon he shall deliver an Amiri Speech reviewing the situation of the country and the important public matters which happened during the preceding year, and outlining the projects and reforms the Government plans to undertake during the coming year.

The Amir may depute the Prime Minister to open the Assembly or to deliver the Amiri Speech.

### **Article 105**

The National Assembly shall choose, from amongst its members, a committee to draft the reply to the Amiri Speech which will embody the comments and wishes of the Assembly. After the said reply has been approved by the Assembly, it shall be submitted to the Amir.

### **Article 106**

The Amir may, by a decree, adjourn the meeting of the National Assembly for a period not exceeding one month. Adjournment may be repeated during the same session with the consent of the Assembly and then once only. A period of adjournment shall not be counted in computing the duration of the session.

### **Article 107**

The Amir may dissolve the National Assembly by a decree in which the reasons for dissolution shall be indicated. However, dissolution of the Assembly may not be repeated for the same reasons.

In the event of dissolution, elections for the new Assembly shall be held within a period not exceeding two months from the date of dissolution.

If the elections are not held within the said period the dissolved Assembly shall be restored to its full constitutional authority and shall meet immediately as if the dissolution had not taken place. The Assembly shall then continue functioning until the new Assembly is elected.

### **Article 108**

A member of the Assembly represents the whole nation. He shall safeguard the public interest and shall not be subject to any authority in the discharge of his duties in the Assembly or in its committees.

### **Article 109**

A member of the Assembly shall have the right to initiate bills.

No bill initiated by a member and rejected by the National Assembly may be re-introduced during the same session.

### **Article 110**

A member of the National Assembly shall be free to express any views or opinions in the Assembly or in its committees. Under no circumstances shall he be held liable in respect thereof.

### **Article 111**

Except in cases of flagrante delicto, no measures of inquiry, search, arrest, detention or any other penal measure may be taken against a member while the Assembly is in session, except with the authorisation of

the Assembly. The Assembly shall be notified of any penal measure that may be taken during its session in accordance with the foregoing provision. The Assembly shall always at its first meeting be notified of any such measure taken against any of its members while it was not sitting. In all cases, if the Assembly does not give a decision regarding a request for authorisation within one month from the date of its receipt, permission shall be deemed to have been given.

#### **Article 112**

Upon a request signed by five members, any subject of general interest may be put to the National Assembly for discussion with a view to securing clarification of the Government's policy and to exchanging views thereon. All other members shall also have the right to participate in the discussion.

#### **Article 113**

The National Assembly may express to the Government wishes regarding public matters. If the Government cannot comply with these wishes, it shall state to the Assembly the reasons therefor. The Assembly may comment once on the Government's statement.

#### **Article 114**

The National Assembly shall at all times have the right to set up committees of inquiry or to delegate one or more of its members to investigate any matter within its competence. Ministers and all Government officials must produce testimonials, documents and statements requested from them.

#### **Article 115**

The Assembly shall set up, among its annual standing committees, a special committee to deal with petitions and complaints submitted to the Assembly by citizens. The committee shall seek explanation thereon from the competent authorities and shall inform the person concerned of the result.

A member of the National Assembly may not interfere with the work of either the Judicial or the Executive Power.

#### **Article 116**

The Prime Minister and Ministers shall be given the floor whenever they ask for it. They may call for assistance upon any senior officials or

depute them to speak on their behalf. The Assembly may ask for a Minister to be present whenever a matter relating to his ministry is under discussion. The Cabinet shall be represented in the sittings of the Assembly by the Prime Minister or by some Ministers.

#### **Article 117**

The National Assembly shall lay down its standing orders which shall include the procedure of the Assembly and its committees, and the rules pertaining to discussion, voting, questions, interpellation and all other functions prescribed in the Constitution. The standing orders shall prescribe the sanctions to be imposed on any member who violates order or absents himself from the meetings of the Assembly or the committees without a legitimate excuse.

#### **Article 118**

The maintenance of order in the National Assembly shall be the responsibility of its President. The Assembly shall have a special guard under the authority of the President of the Assembly.

No armed forces may enter the Assembly or be stationed close to its gates unless so requested by the President.

#### **Article 119**

The remuneration of the President of the National Assembly, the Deputy President and the Members shall be fixed by law. In the event of a modification of the said remuneration, such modification shall not take effect until the next legislative term.

#### **Article 120**

Membership of the National Assembly shall be incompatible with public office except in the cases where compatibility is permitted in accordance with the Constitution. In such cases the right to the remuneration for membership and the right to the salary of the public office shall not be cumulated.

The law shall specify other cases of incompatibility.

#### **Article 121**

During his mandate a member of the National Assembly shall not be appointed on the board of directors of a company, nor shall he participate in concessions granted by the Government or by public bodies.

Further, during the said mandate, he shall not buy or rent any property of the State, nor shall he let, sell or barter any of his property to the Government, except by public auction or tender, or in compliance with the system of compulsory acquisition.

#### **Article 122**

During their mandate, members of the National Assembly with the exception of those occupying a public office not incompatible with the membership of the National Assembly, may not be awarded decorations.

### **Chapter IV — The Executive Power**

#### **Section I — The Cabinet**

#### **Article 123**

The Council of Ministers shall have control over the departments of the State. It shall formulate the general policy of the Government, pursue its execution and supervise the conduct of work in Government departments.

#### **Article 124**

A law shall determine the remuneration of the Prime Minister and the Ministers.

All other provisions regarding Ministers shall apply to the Prime Minister unless otherwise stated.

#### **Article 125**

A Minister shall satisfy the qualifications laid down in Article 82 of this Constitution.

#### **Article 126**

Before assuming office the Prime Minister and Ministers shall take before the Amir the Oath specified in Article 91 of this Constitution.

#### **Article 127**

The Prime Minister shall preside over the meetings of the Council of Ministers and supervise the co-ordination of work among the various ministries.

### **Article 128**

Deliberations of the Council of Ministers shall be secret. Resolutions shall be passed only when the majority of its members are present and with the approval of the majority of those present. In case of an equal division of votes the side on which the Prime Minister has voted shall prevail.

Unless they resign, the minority shall abide by the opinion of the majority.

Resolutions of the Council of Ministers shall be submitted to the Amir for approval in cases where the issue of a decree is required.

### **Article 129**

The resignation of the Prime Minister or his removal from office shall involve the resignation or removal of all other Ministers.

### **Article 130**

Every Minister shall supervise the affairs of his ministry and shall execute therein the general policy of the Government. He shall also formulate directives for the ministry and supervise their execution.

### **Article 131**

While in office, a Minister shall not hold any other public office or practice, even indirectly, any profession or undertake any industrial, commercial or financial business. Further, he shall not participate in any concession granted by the Government or by public bodies or cumulate the ministerial post with membership of the board of directors of any company.

Further, during the said period, a Minister shall not buy or take on hire any property of the State even by public auction, nor shall he let, sell or barter any of his property to the Government.

### **Article 132**

A special law shall define the offences which may be committed by Ministers in the performance of their duties, and shall specify the procedure for their indictment and trial and the competent authority for the said trial, without affecting the application of other laws to their ordinary acts or offences and to the civil liability arising therefrom.

## **Article 133**

Law shall regulate general and municipal self-governing bodies in such a way as to ensure their independence under the direction and supervision of the Government.

## **Section II — Financial Affairs**

### **Article 134**

No general tax may be established, amended or abolished except by a law. No one may be exempted, wholly or partially, from the payment of such taxes except in the cases specified by law. No one may be required to pay any other tax, fee or imposition except within the limits of law.

### **Article 135**

Law shall prescribe rules for the collection of public funds and the procedure for their expenditure.

### **Article 136**

Public loans shall be concluded by a law. The Government may grant or guarantee a loan by a law, or within the limits of the funds appropriated for the said purpose in the budget.

### **Article 137**

General and local self-governing bodies may grant or guarantee loans according to law.

### **Article 138**

Law shall lay down rules for the protection of State properties, their administration, the conditions of their disposal, and the limits within which any of these properties may be relinquished.

### **Article 139**

The financial year shall be fixed by law.

### **Article 140**

The Government shall draw up the annual budget, comprising the revenue and expenditure of the State, and submit it to the National Assembly, for examination and approval, at least two months before the end of each current financial year.

### **Article 141**

The budget shall be discussed in the National Assembly Part by Part. None of the public revenues may be allocated for a specific purpose except by law.

### **Article 142**

Law may appropriate specific funds for more than one year if the nature of the expenditure so requires, provided that each budget shall include the funds allocated for that year, or alternatively, an extraordinary budget covering more than one financial year shall be drawn up.

### **Article 143**

The budget law may not include any provisions establishing a new tax, increasing an existing tax, amending an existing law, or evading the issue of a special law on a matter in respect of which the Constitution provides that a law should be issued.

### **Article 144**

The budget shall be issued by a law.

### **Article 145**

If the budget law has not been promulgated before the beginning of the financial year, the preceding budget shall be applied until the new one is issued and revenues shall be collected and disbursements made in accordance with laws in force at the end of the preceding year.

However, if the National Assembly has approved one or more Parts of the new budget, they shall be put into effect.

### **Article 146**

Any expenditure not included in the budget, or in excess of the budget appropriations, as well as the transfer of any fund from one Part of the budget to another, shall be effected by law.

### **Article 147**

In no case shall the maximum estimate of expenditure, included in the budget law or the laws amending it, be exceeded.



#### **Article 148**

Law shall specify the general budgets, both independent and annexed, to which the provisions regarding the budget of the State shall be applied.

#### **Article 149**

The final accounts of the financial administration of the State for the preceding year shall be submitted, within four months following the end of the said year, to the National Assembly for consideration and approval.

#### **Article 150**

The Government shall submit to the National Assembly, at least once during each ordinary session, a statement upon the financial position of the State.

#### **Article 151**

A financial control and audit commission shall be established by a law, which shall ensure its independence. The commission shall be attached to the National Assembly and shall assist the Government and the National Assembly in controlling the collection of the State revenues and the disbursement of its expenditures within the limits of the budget. The commission shall submit to both the Government and the National Assembly an annual report on its activities and its observations.

#### **Article 152**

No concession for exploitation of either a natural resource or a public service may be granted except by a law and for a limited period. In this respect the preparatory measures shall facilitate the operations of prospecting and exploration and ensure publicity and competition.

#### **Article 153**

No monopoly shall be granted except by a law and for a limited period.

#### **Article 154**

Law shall regulate currency and banking and determine standards, weights and measures.

### **Article 155**

Law shall regulate salaries, pensions, compensation, subsidies and gratuities which are a charge on the State treasury.

### **Article 156**

Law shall lay down provisions relating to the budgets and the final accounts of local bodies and authorities which have a public legal personality.

## **Section III — Military Affairs**

### **Article 157**

Peace is the aim of the State, and the safeguard of the integrity of the Country, which is part of the integrity of the Greater Arab World, is a trust devolving upon every citizen.

### **Article 158**

Military service shall be regulated by law.

### **Article 159**

The State alone shall establish armed forces and public security bodies, and that in accordance with law.

### **Article 160**

Mobilisation, general or partial, shall be regulated by law.

### **Article 161**

A Supreme Defence Council shall be set up to conduct affairs relating to defence, to the safeguard of the integrity of the Country and to the supervision of the armed forces, in accordance with law.

## **Chapter V**

### **Judicial Power**

### **Article 162**

The honour of the Judiciary and the integrity and impartiality of judges are the bases of rule and a guarantee of rights and liberties.

### **Article 163**

In administering justice judges shall not be subject to any authority. No interference whatsoever shall be allowed with the conduct of justice. Law shall guarantee the independence of the Judiciary and shall state the guarantees and provisions relating to judges and the conditions of their irremovability.

### **Article 164**

Law shall regulate the Courts of various kinds and degrees and specify their functions and jurisdiction. Except when Martial Law is in force Military Courts shall have jurisdiction only over military offences committed by members of the armed and security forces within the limits specified by law.

### **Article 165**

Sittings of the Courts shall be public save in the exceptional cases prescribed by law.

### **Article 166**

The right of recourse to the Courts is guaranteed to all people. Law shall prescribe the procedure and manner necessary for the exercise of this right.

### **Article 167**

The Public Prosecution Office shall conduct penal charges on behalf of society. It shall supervise the affairs of judicial police, the enforcement of penal laws, the pursuit of offenders and the execution of judgments. Law shall regulate this body, lay down its duties, and define the conditions and guarantees for those who assume its functions.

As an exception, law may entrust to the public security authorities the conduct of prosecutions in misdemeanours in accordance with the manner prescribed by law.

### **Article 168**

The Judiciary shall have a Supreme Council which shall be regulated, and its duties defined, by law.

### **Article 169**

Law shall regulate the settlement of administrative suits by means of a special Chamber or Court, and shall prescribe its organisation and the manner of assuming administrative jurisdiction including the power of both nullification and compensation in respect of administrative acts contrary to law.

### **Article 170**

Law shall organise the body which shall render legal advice to ministries and public departments and shall draft bills and regulations. Law shall also regulate the representation of the State and other public bodies before the Courts.

### **Article 171**

A Council of State may be established by a law to assume the functions of administrative jurisdiction, rendering legal advice, and drafting bills and regulations, mentioned in the preceding two Articles.

### **Article 172**

Law shall prescribe the method of resolving conflicts of jurisdiction or of judgments between the various kinds of Courts.

### **Article 173**

Law shall specify the judicial body competent to decide upon disputes relating to the constitutionality of laws and regulations and shall determine its jurisdiction and procedure.

Law shall ensure the right of both the Government and the interested parties to challenge the constitutionality of laws and regulations before the said body.

If the said body decides that a law or a regulation is unconstitutional it shall be considered null and void.

## **Part V**

### **GENERAL AND TRANSITIONAL PROVISIONS**

#### **Article 174**

Either the Amir or one-third of the members of the National Assembly shall have the right to propose the revision of this Constitution by amending or deleting one or more of its provisions or by adding new provisions.

If the Amir and the majority of the members constituting the National Assembly approve the principle of revision and its subject matter, the Assembly shall debate the bill article by article. Approval by a two-thirds majority vote of the members constituting the Assembly shall be required for the bill to be passed. The revision shall come into force only after being sanctioned and promulgated by the Amir regardless of the provisions of Articles 65 and 66 of this Constitution.

If the principle of revision or its subject matter is rejected, it shall not be presented again before the lapse of one year From the rejection.

No amendment to this Constitution may be proposed before the lapse of five years from its coming into force.

#### **Article 175**

The provisions relating to the Amiri System in Kuwait and the principles of liberty and equality, provided for in this Constitution, may not be proposed for revision except in relation to the title of the Amirate or to increase the guarantees of liberty and equality.

#### **Article 176**

The powers of the Amir, specified in this Constitution, may not be proposed for revision when a Deputy Amir is acting for him.

#### **Article 177**

The application of this Constitution shall not affect treaties and conventions previously concluded by Kuwait with other States and international organisations.

#### **Article 178**

Laws shall be published in the Official Gazette within two weeks of their promulgation and shall come into force one month after their publication. The latter period may be extended or reduced for any law by a special provision included in it.

#### **Article 179**

Laws shall apply to that which takes place after the date of their coming into force, and thus shall have no effect in respect of that which has taken place before such date. However, in other than penal matters, a law may, with the approval of a majority vote of the members constituting the National Assembly, prescribe otherwise.

### **Article 180**

All provisions of laws, regulations, decrees, orders and decisions, in effect upon the coming of this Constitution into force, shall continue to be applicable unless amended or repealed in accordance with the procedure prescribed in this Constitution, provided that they are not contrary to any of its provisions.

### **Article 181**

No provision of this Constitution may be suspended except when Martial Law is in force and within the limits specified by the law. Under no circumstances shall the meetings of the National Assembly be suspended, nor shall the immunities of its members be interfered with, during such period.

### **Article 182**

This Constitution shall be published in the Official Gazette and shall come into force on the date of the meeting of the National Assembly which shall not be later than January 1963.

### **Article 183**

Law Number I of 1962 concerning the system of Government during the period of transition shall continue to be in force, and the present members of the Constituent Assembly shall continue in the exercise of their duties specified in the said law, until the meeting of the National Assembly.

**Abdullah al-Salim al-Sabah**

**AMIR OF THE STATE OF KUWAIT**

Issued at the Siif Palace on the 14th of  
Jumada al -Thani, 1382, corresponding  
to the 11th of November, 1962.